S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/23712
9 March 1992

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٩٢ موجهة الى الامين العام
من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة

يطيب لي أن أرفق لكم البيان الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثانية والاربعين الذي انعقد تحت رئاسة الكويت في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية يومي الاحد والإثنين ١ - ٢ آذار/مارس ١٩٩٢ م .

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) المندوب الدائم
محمد عبد الله أبو الحسن

المرفق

بيان

عقد المجلس الوزاري دورته الثانية والاربعين يومي الاحد والإثنين ٢٧ - ٢٨ شعبان ١٤١٢ هـ الموافق ١ - ٢ آذار/مارس ١٩٩٢ م في مدينة الرياض برئاسة معالي الشيخ سالم الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة الكويت وبحضور أصحاب السمو والمعالي ،

معالي راشد بن عبد الله النعيمي
وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة
وزير خارجية دولة البحرين

صاحب السمو الملكي الامير سعود الفيصل
وزير خارجية المملكة العربية السعودية

صاحب السمو السيد هيثم بن طارق آل سعيد
وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية في سلطنة عمان

معالي مبارك بن علي الخاطر
وزير خارجية دولة قطر

استعرض المجلس المستجدات على الساحة الاقليمية والدولية ومسار تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة بعدوان نظام العراق على دولة الكويت ، ويلاحظ باهتمام وقلق بالغين أنه رغم مرور عام على تحرير دولة الكويت ، فإن نظام العراق ما زال يماطل ويضع العراقيل أمام تنفيذ قرارات مجلس الامن ويواصل محاولاته للتحلل من التزاماته الدولية .

ويدين المجلس الوزاري النظام العراقي لممارسته سياسة التسويف والمراوغة وعدم امتثاله التام والفوري لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه ، ومستذكرا قرارات قمة الكويت ، يجدد المجلس الوزاري تأكيد موقفه الثابت على ضرورة التزام العراق بتنفيذ كافة بنود القرار ٦٨٧ الذي حدد شروط وقف إطلاق النار وجميع القرارات ذات الصلة ، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالإفراج عن كافة الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الاخرى ، وترسيم الحدود بين دولة الكويت والعراق على أساس اتفاقيتي ١٩٣٢ و ١٩٦٣ بين البلدين وفق قرار مجلس الأمن ٦٨٧ ، ودفع التعويضات للأطراف المتضررة نتيجة العدوان الغاشم ، والتجاوب مع فرق التفتيش الدولية المكلفة بإزالة كافة أسلحة الدمار الشامل ، ويدعو مجلس الأمن لممارسة ضغوطه على نظام العراق لتأمين الإسراع في تنفيذ تلك البنود .

ويؤكد المجلس حرصه التام على وحدة أراضي العراق وسلامته الاقليمية ويحمِّل النظام العراقي المسؤولية الكاملة لما يتعرض له شعب العراق من كل أنواع القمع والإرهاب ، كما يؤكد مسؤولية النظام العراقي الكاملة عن ذلك لرفضه تنفيذ القرارين الصادرين عن مجلس الأمن ٧٠٦ و ٧١٢ اللذين يعالجان رفع المعاناة الإنسانية عن الشعب العراقي الشقيق ، وتوفير احتياجاته الغذائية والدوائية .

ويجدد المجلس تأكيد التزامه بدعم جهود السلام الهادفة لإنهاء النزاع العربي الاسرائيلي وتحقيق الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية ، ويعبِّر عن ارتياحه لانعقاد المحادثات المتعددة الأطراف لمؤتمر السلام للشرق الأوسط في موسكو التي أسهمت في إبراز اقتناع دولي أكيد بأن عملية السلام تستند على مبدأ الارض مقابل السلام وتنفيذ القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، واستئناف الأطراف المعنية المحادثات الثنائية في واشنطن خلال شهر شباط/فبراير الماضي ، ويلاحظ المجلس باهتمام وقلق متزايدين استمرار الجانب الاسرائيلي في سياساته المتعنتة ومحاولاته إجهاض جهود السلام ، في الوقت الذي تؤكد فيه الاطراف العربية رغبتها الصادقة في مفاوضات جادة تهدف الى إرساء قواعد سلام عادل وشامل ودائم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام .

ويدين المجلس السياسات الاسرائيلية الاستيطانية غير الشرعية في الأراضي العربية المحتلة وسياسة فرض الأمر الواقع بالقوة وأعمال البطش ضد الشعب الفلسطيني ، والاعتداءات السافرة المتكررة على المدنيين في لبنان وخرقه السيادة

اللبنانية ، بما يتنافى وجهود السلام المبذولة . ويؤكد المجلس في هذا السياق أن رفض اسرائيل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية واستمرار احتلالها للأراضي العربية وتوسعها الاستيطاني غير المشروع ، يهدد مسيرة السلام بكاملها .

ويشيد المجلس بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم مفاوضات السلام ورعايتها للمسيرة السلمية ، وموقفها الإيجابي الرافض لسياسة اسرائيل الهادفة الى تكريس وتوسع الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة لتعارضها التام مع مساعي السلام المبذولة .

ويعبر المجلس عن بالغ قلقه وأسفه لاستمرار تدهور الحالة الامنية والأوضاع المعيشية والانقسام بين الاشقاء في الصومال ، ويناشد كافة القوى الوطنية حقن الدماء ونبذ الخلافات وتغليب المصلحة الوطنية والتعاون مع مساعي المصالحة التي تبذلها الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية ، مؤكدا وقوف دول مجلس التعاون الى جانب الصومال في محنته ، ومعربا عن أمله في عودة الأمن والاستقرار الى ذلك البلد الشقيق لاهمية ذلك للسلام والاستقرار في كافة منطقة القرن الافريقي .

ويرحب المجلس بقيام علاقات دبلوماسية بين الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى التي استقلت حديثا ودول المجلس ، ويؤكد حرصه على تعزيز العلاقات التاريخية والثقافية والأخوية بين شعوب هذه الجمهوريات وشعوب دول مجلس التعاون .

صدر في مدينة الرياض
٢٨ شعبان ١٤١٢ هـ
٣ مارس ١٩٩٢ م

- - - - -